الدرس

10

استخدام شرطة الأمم المتحدة للقوة والأسلحة النارية

لمحة عن الدرس

الهدف

توفير فهم للآثار المترتبة على حقوق الإنسان المتعلقة باستخدام القوة من قبل مسؤولي إنفاذ القانون.

سيعمل الدرس أيضًا على تعريف المشاركين بالإجراءات الواجب اتباعها بمجرد اكتشاف انتهاكات حقوق الإنسان الناتجة عن استخدام القوة والإجراءات التي تمنع حدوثها.

صلة الموضوع

يجب عليك بصفتك UNPOL:

- فهم بوضوح معايير حقوق الإنسان المتعلقة باستخدام القوة والتي:
  - يجب أن تتبعها UNPOL في عملياتها الخاصة، و
  - توجه شرطة الأمم المتحدة في الرصد والتوجيه والإرشاد للشرطة الدولة المضيفة
- اتخاذ إجراءات لمنع التعديات
- اتباع الإجراءات بعد استخدام القوة

أهداف التعلم

سيتمكن المتعلمون من:

- تطبيق مبادئ استخدام القوة بناءً على معايير حقوق الإنسان الدولية ذات الصلة
- شرح الظروف والإجراءات المسموح بها لاستخدام القوة و / أو الأسلحة النارية
- تحديد الوسائل المناسبة للقوة و / أو الأسلحة النارية في المواقف المختلفة النموذجية لعمليات السلام

تسلسل الدرس

ةمدقم	1-5 حئارشلا
1 ويرانيسلا	6-7 حئارشلا
ةوقلا فـيرعت	8 ةحيرش
2 ويرانيسلا	9-10 حئارشلا
ةوقلل ةدحتملا ممألا ةطرشل مادختسلا يفنوناقلا سساسألا	11 ةحيرش
3 ويرانيسلا كلذ يف امب ةوقلا مادختسا ئدابم	12-24 حئارشلا
4 ويرانيسلا كلذ يف امب ةيرانلا ةحلسألا مادختسا	25-28 حئارشلا
تايلوؤسم UNPOL	29-30 حئارشلا
ةشقانم: تأثير ةوقلا مادختسا	31 ةحيرش
ملخص ةلئسأو	32-33 حئارشلا

سردلا

المدة: 90 دقيقة إجمالاً

30 دقيقة: عرض تفاعلي

60 دقيقة: مناقشات على أساس السيناريو

يجب أن يتمتع الميسر بالخبرة في الإطار القانوني لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، المشمول في CPTM 1.4 وخاصة القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني وقانون اللاجئين.

يتم تقديم هذا الدرس بشكل أفضل من قبل مدرس لديه خبرة في القانون الدولي لحقوق الإنسان وممارساته والذي يمكنه مشاركة تجربته مع المجموعة.

لمزيد من التعليمات حول تنفيذ الشرطة للمعايير واقتراحات للمناقشات والتمارين، يتم أيضًا تشجيع المدربين الذين يقدمون الدرس على الرجوع إلى الوثائق ذات الصلة:

- DPKO-DFS Guidelines on Police Operations in United Nations Peacekeeping Operations and Special Political Missions, Ref. 2015.15, 01 January 2016 [https://peacekeeping.un.org/sites/default/files/4. rule of law - 8 police operations.pdf]
- Basic Principles on the Use of Force and Firearms by Law Enforcement Officials (1990) [http://www.unhchr.ch/html/menu3/b/h_comp43.htm];
- Code of Conduct for Law Enforcement Officials (1979) [https://www.un.org/ruleoflaw/blog/document/code-of-conduct-for-law-enforcement-officials/];
- OHCHR, UNODC Resource book on the use of force and firearms in law enforcement (2017) [https://www.un-ilibrary.org/content/books/9789213630945]
- OHCHR Training Series N.5, Human Rights and Law Enforcement: A Manual on Human Rights Training for the Police, pages 84-90 [http://www.ohchr.org/Documents/Publications/training5en.pdf];

سردلا عدب

للوصول إلى موضوع الدرس، اسأل المشاركين الذين تم نشرهم في عمليات السلام إذا ظهرت أي مشكلات صعبة تتعلق باستخدام القوة - سواء في عمليات UNPOL نفسها أو فيما يتعلق بسلوك شرطة الدولة المضيفة.

قم بتقديم ما يلي (باستخدام الشرائح 1-4):

- الهدف
- صلة الموضوع
- ملعتلا فادهأ
- سردلا ىلع ةماع ةرظن

اشرح أن تطبيق القانون الفعال لا يعيد القانون العام والنظام العام فحسب، بل يساعد أيضًا في إعادة بناء ثقة السكان في قدرة الدولة على الحكم وتوفير السلامة والأمن. لإعادة الثقة بسيادة القانون، تتحمل شرطة الأمم المتحدة مسؤولية كبيرة لضمان ممارسة إنفاذ القانون بشكل قانوني وفعال.

فيما يلي سببان لضرورة أن يكون أفراد شرطة الأمم المتحدة على دراية جيدة بمعايير استخدام القوة:

- قد تستخدم UNPOL القوة نفسها (عادةً بواسطة FPU ولكن أحيانًا أيضًا من قبل IPO)
- يجب أن تؤكد شرطة الأمم المتحدة على استخدام معايير القوة في عملها التوجيهي والرصد والإرشادي والذي يتم تنفيذه بشكل أساسي من قبل IPO.

لاحظ اللغة للأمم المتحدة. سيتضمن التعلم بعض الكلمات والمصطلحات والعبارات التي قد تكون غير مألوفة و / أو تبدو محرجة. ملاحظة للمتعلم: "لا تدع اللغة تقف في طريق التعلم". أثناء تنقلك خلال التدريب، راجع تعريفات الكلمات والعبارات الأساسية.

ةمدقم

5 ةحيرش

الرسالة الرئيسية: الولاية هي المصدر الحقيقي لاستخدام سلطة القوة. تم دمج المعايير الدولية المتعلقة باستخدام القوة في لوائح وإرشادات شرطة الأمم المتحدة ويجب تنفيذها خلال الأنشطة اليومية لشرطة الأمم المتحدة.

يجب أن تمارس شرطة الأمم المتحدة بما في ذلك IPO وFPU صلاحياتها بما يتفق بدقة مع قرار (قرارات) مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والإصدارات الرسمية الأخرى السارية على المهمة التي تم تكليفهم بها. كما يجب عليهم ممارسة وظائفهم بما يتفق بدقة مع حقوق الإنسان الدولية ومعايير الأمم المتحدة وقواعدها بشأن منع الجرائم والعدالة الجنائية ومعايير الشرطة الدولية. تم دمج هذه المعايير في إطار التوجيه الاستراتيجي لشرطة الأمم المتحدة (SGF) الذي ينطبق على جميع المهام ومفهوم العمليات الخاص بالبعثة (CONOPS) والتوجيهات المتعلقة باستخدام القوة (DUF).

تعمل UNPOL باستمرار في إطار إنفاذ القانون وبالتالي هناك اختلافات كبيرة في قواعد الاشتباك (RoE) للمكونات العسكرية. هذا على الرغم من أن بعض FPU قد يتم استدعاؤها من قوات الدرك العسكرية التي تعمل في ظل استخدام واسع للغاية لقوى القوة في وطنهم.

ستفرض DUF عادة معايير أكثر صرامة على استخدام القوة من قواعد الاشتباك للعنصر العسكري (تطبيق القانون ضد إطار القانون الدولي الإنساني). تواصل DUF تطبيق وتقييد قوة UNPOL حتى لو كانت FPU بشكل استثنائي تحت القيادة التكتيكية للعنصر العسكري. من أجل حمايتهم يجب ألا تصبح شرطة الأمم المتحدة مشاركًا مباشرًا في الأعمال العدائية العسكرية. لن تستخدم UNPOL أبدًا قوة على المستوى العسكري وبالتالي فإن قواعد القانون الإنساني الدولي الأكثر تساهلاً بشأن الأعمال العدائية لن توجه عملها أبدًا.

يجب أن يؤكد IPO في عملهم في مجال الرصد والتوجيه والإرشاد (MMA) على أن شرطة الدولة المضيفة يجب أن تعمل في إطار حقوق الإنسان / إنفاذ القانون. لا يمكن تطبيق الاستثناءات إلا إذا تم استخدام قوات الشرطة العسكرية من نوع الدرك بشكل استثنائي في العمليات العسكرية وطوال مدة تلك العملية فقط. وبخلاف ذلك يجب أن تلتزم شرطة الدولة المضيفة بالمعايير الدولية الأكثر تقييدًا لحقوق الإنسان والعدالة الجنائية بشأن استخدام القوة.

شريحة 6 و7

قم بتيسير المناقشة من خلال تقديم السيناريو ثم طرح الأسئلة التالية. تم تصميم السيناريو لتقديم موضوع وإثارة النقاش حول معنى استخدام القوة. الإجابات المتوقعة هي:

الإجابة على السؤال 1: لا، لا يعتبر استخدام القوة. لا يوجد أي إجراء من CNP، لا مرئيًا ولا مقصودًا، موجهًا إلى شخص آخر.

الإجابة على السؤال 2: نعم، إنه يعتبر بذلك وتوجه الإجراءات بقصد التأثير على القرارات التي يتخذها السائق.

الإجابة على السؤال 3: المراقبة موجهة إلى السائقين والمشاة وما إلى ذلك. ومع ذلك، لا توجد نية للتدخل أو السيطرة على الموقف وبالتالي لا، ليس هناك استخدام للقوة.

8 ةحيرش

الرسالة الرئيسية: يشمل مصطلحا "القوة" و "استخدام القوة" مجموعة واسعة من الإجراءات وليس فقط استخدام الأسلحة النارية.

ةجيتنلا لامكتساو توقلا فيرعتل وحن تزيجو تارتفلا نيكراشملا عم راكفلأا لدابتي فن وملعملا بغري دق ةحيرشلا ضرع لبق ةعقوتملا.

لا يوجد مفهوم محدد دوليًا لـ "القوة" وعادة ما تشير التعاريف الموجودة في القواميس الرئيسية إلى مجموعة متنوعة من المصطلحات مثل "القوة" و"العنف". يمكن لشخص ما أن يكون، على سبيل المثال ضد "استخدام القوة" المقصود بطريقة عسكرية ولكنه مصمم على استخدام القوة لتجنب أن يؤذي شخص ما شخصًا آخر. غالبًا ما يشار إلى الشرطة نفسها باسم "قوة الشرطة" التي تركز على جانب القوة في التماسك المؤسسي.

غالبًا ما تكون شرطة الأمم المتحدة على دراية بالطرق التي تم بها تعريف "القوة" بموجب قوانينها وقوانينها المحلية وهذا يمثل بالتأكيد نقطة انطلاق جيدة للمناقشات.

يشير "استخدام القوة" بشكل أساسي إلى استخدام الوسائل المادية التي قد تضر بشخص ما أو تلحق الضرر بالممتلكات. تشمل الوسائل المادية استخدام الأيدي والجسد من قبل مسؤولي إنفاذ القانون؛ استخدام أي أدوات أو أسلحة أو معدات مثل الهراوات؛ المهيجات الكيميائية مثل رذاذ الفلفل. القيود مثل الأصفاد والكلاب والأسلحة النارية. قد يؤدي الاستخدام الفعلي للقوة إلى إلحاق الأذى والتسبب في إصابة (خطيرة) وقد يكون قاتلا في بعض الحالات.

9 ةحيرشو10

قم بتيسير المناقشة من خلال تقديم السيناريو ثم طرح الأسئلة التالية. تم تصميم السيناريو لتقديم موضوع وإثارة النقاش حول معنى استخدام القوة. الإجابات المتوقعة هي:

الإجابة على السؤال 1: نعم، بهدف منع المزيد من الأذى للمرأة.

الإجابة على السؤال 2: يمكن أن يستند التدخل إلى نية منع المزيد من الأذى للمرأة (وقائي) ويمكن بالتالي أن يأتي من قانون شرطة كارانا. يمكن أن يستند التدخل أيضًا إلى قانون الإجراءات الجنائية بقصد القبض على المشتبه بـه وإخضاعه لإجراءات جنائية.

الإجابة على السؤال 3: التدخل لمنع المزيد من الأذى للمرأة مع مراعاة سلامتها. إن القبض على الجاني ليس سوى هدف ثانوي ولا يمكن إجراؤه إلا بناءً على القواعد المعمول بها لـ IPO في كارانا.

الإجابة على السؤال 4: هذا يحتاج إلى التحديد من قبل DUF – تحدد DUF UNAC الفقرة 26 - استخدام القوة القاتلة. بناء على حكم الفقرة 26 الثانية ووفقًا لمبدأ التناسب.

11 ةحيرش

يجب أن يكون IPO قادرون على التمييز بين الوقت الذي قد تستخدم فيه شرطة الأمم المتحدة أو شرطة الدولة المضيفة القوة (سلطة استخدام القوة) وكيف يمكنهم استخدام القوة (قيود على استخدام القوة).

سلطة استخدام القوة ("متى")

ولاية مجلس الأمن

إن سلطة شرطة الأمم المتحدة في استخدام القوة بشكل مباشر و/ أو القيام بوظائف أخرى مثل التوجيه والإرشاد ستتبع في كل حالة محددة من الولاية الذي حددها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

اتفاقية وضع القوات (SOFA)

يجب أن تستند عمليات نشر شرطة الأمم المتحدة وأنشطتها إلى إطار قانوني. قبل نشر عملية حفظ السلام، يتم إبرام اتفاقية وضع القوات (SOFA) مع حكومة الدولة المضيفة التي تنظم وجود العملية. تحدد اتفاقية وضع القوات الإجراءات والتكتيكات العامة التي يجب استخدامها بموجب أحكام وسلطة الولاية.[1]

التوجيهات المتعلقة باستخدام القوة (DUF)

تم تطوير DUF لكل بعثة من قبل شعبة الشرطة بالتشاور مع مكاتب عمليات الأمم المتحدة (*OO*) والشؤون القانونية (*OLA*) لتحديد وشرح السياسة والمبادئ والمسؤوليات المتعلقة باستخدام القوة، بما في ذلك الحدود الواردة فيها. والظروف التي يمكن بموجبها استخدام القوة للدفاع عن النفس أو الدفاع عن الولاية، بما في ذلك حماية المدنيين.

DUF المحددة هي وثائق مهمة سرية وسيتم توفيرها بمجرد وصول ضابط شرطة الأمم المتحدة إلى البعثة. عند الوصول إلى البعثة يجب على كل ضابط من ضباط شرطة الأمم المتحدة أن يتعرف على DUF.

[1] DPKO-DFS Guidelines on Police Operations in United Nations Peacekeeping Operations and Special Political Missions, Ref. 2015.15, 01 January 2016 [https://peacekeeping.un.org/sites/default/files/4._rule_of_law_-_8_police_operations.pdf]

على الرغم من أنه يجب استخدام مصطلح قواعد الاشتباك فيما يتعلق بالعناصر العسكرية فقط (حيث أن الاشتباك يتعلق بالأعمال العدائية العسكرية) إلا أن بعض البعثات القديمة قد لا تزال تستخدم مصطلح قواعد الاشتباك في وثائق توجيهية بشأن استخدام القوة من قبل شرطة الأمم المتحدة.

قانون الدولة المضيفة

عند بدء البعثة ووفقًا للولاية يجب على رئيس البعثة ورئيس عنصر الشرطة - مع مكاتب الشؤون القانونية والقضائية وحقوق الإنسان بالبعثة - تحديد الإطار القانوني الذي يجب أن يوجه أنشطة شرطة الأمم المتحدة. إذا تم اتخاذ قرار لصالح تطبيق الإطار القانوني للدولة المضيفة، يجب على البعثة التحقق مما إذا كان يمتثل للقواعد والمعايير الدولية في مجال العدالة الجنائية ومنع الجرائم وحقوق الإنسان والقانون الإنساني.

في بعض العمليات لدعم شرطة الدولة المضيفة قد تتبع شرطة الأمم المتحدة قانون الدولة المضيفة إلى الحد الذي يتماشى فيه القانون نفسه مع المعايير الدولية. عندما يكون هناك تناقض بين القانون الوطني والمعايير الدولية، سيتعين على شرطة الأمم المتحدة احترام القانون الدولي (بالطبع باستثناء إذا كان القانون الوطني ينص على حماية أفضل لحقوق الإنسان). في حال وجود تناقضات واضحة، يجب على شرطة الأمم المتحدة أن تطلب التوجيه من التسلسل القيادي.

لرصد وتوجيه وإرشاد الشرطة المحلية، يجب على شرطة الأمم المتحدة أن تتعرف على الإطار القانوني الوطني المضيف لإنفاذ القانون. عندما لا يرقى هذا القانون الوطني إلى المعايير الدولية ستعمل شرطة الأمم المتحدة (بالاشتراك مع عناصر البعثة الأخرى مثل مكونات حقوق الإنسان وسيادة القانون) مع سلطات الدولة المضيفة لمواءمة قوانين الدولة المضيفة وأنظمة الشرطة مع المعايير الدولية.

حدود لاستخدام القوة ("كيف")

القانون الدولي لحقوق الإنسان

تحتوي الصكوك الدولية مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، على قيود ملزمة لاستخدام القوة من قبل أجهزة الشرطة (سواء من قبل شرطة الأمم المتحدة أو من قبل شرطة الدولة المضيفة). هناك أيضًا صكوك إقليمية (الميثاق الأفريقي، اتفاقية البلدان الأمريكية، الاتفاقية الأوروبية) التي تنظم احترام حقوق الإنسان المعرضة للخطر من خلال استخدام القوة.

معايير العدالة الجنائية الدولية

يتم تحديد محتوى أحكام حقوق الإنسان هذه بشكل أكبر من خلال قرارات الجمعية العامة والوثائق الدولية الأخرى التي اعتمدتها الدول الأعضاء. تشمل المعايير الأساسية غير التعاهدية لعمل مسؤولي إنفاذ القانون مبادئ الأمم المتحدة الأساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من قبل المسؤولين عن إنفاذ القانون[2] ومدونة الأمم المتحدة لقواعد السلوك للموظفين المكلفين بإنفاذ القانون.[3]

توفر هذه المبادئ التوجيهية التفصيلية لسلوك وظائف إنفاذ القانون والتي تغطي قضايا مثل استخدام القوة والأسلحة النارية والاعتقال والاحتجاز والقواعد الخاصة بالنساء والأطفال. يتطلب إطار التوجيه الاستراتيجي لشرطة الأمم المتحدة من شرطة الأمم المتحدة الامتثال للمبادئ الأساسية والمعايير الدولية الأخرى ذات الصلة.

يجب أن تتأكد قيادة شرطة الأمم المتحدة من أن DUF وأي توجيهات أخرى خاصة بالبعثة تتعلق باستخدام القوة تتوافق مع القانون الدولي المعمول به وأن التدريب ذا الصلة يتم توفيره لجميع أفراد UNPOL.

كما يجب على شرطة الأمم المتحدة أن تبني عمليات الرصد والتوجيه والإرشاد لشرطة الدولة المضيفة على هذه المعايير والمساعدة في ضمان فهم هذه المعايير ومراعاتها من قبل شرطة الدولة المضيفة.

[2] Basic Principles on the Use of Force and Firearms by Law Enforcement Officials (1990) [http://www.unhchr.ch/html/menu3/b/h_comp43.htm]
[3] Code of Conduct for Law Enforcement Officials (1979) [http://www2.ohchr.org/english/law/codeofconduct.htm]

12 ةحيرش

حئارشلا للاخ ليصفتلا نم ديزمب هحرش متيس يذلا طايتحلاا موهفم كلذ يف امب ةوقلا مادختسلا ةيسيئرلا ئدابملا ةحيرشلا مدقت ةيلاتلا.

يجب أن يستند أي استخدام للقوة في إنفاذ القانون (سواء من قبل شرطة الأمم المتحدة أو شرطة الدولة المضيفة) إلى مبادئ الشرعية والضرورة والتناسب وعدم التمييز والحيطة والمساءلة.[4,5]

[4] DPKO-DFS Guidelines on Police Operations in United Nations Peacekeeping Operations and Special Political Missions, section D6.87, Ref. 2015.15, 01 January 2016 [https://peacekeeping.un.org/sites/default/files/4._rule_of_law_-_8_police_operations.pdf]
[5] OHCHR, UNODC Resource book on the use of force and firearms in law enforcement (2017) [https://www.un-ilibrary.org/content/books/9789213630945]

13 ةحيرش

نم ةيعرشلا أدبم نوكتي ثلاث تانوكم:

1. يجب أن يكون هناك أساس قانوني محدد بشكل كاف يسمح للشرطة باستخدام القوة. بالنسبة لشرطة الدولة المضيفة يكون هذا في القانون الوطني ولوائح الشرطة التي تبنى عليها. بالنسبة إلى UNPOL نفسها، فإن الأساس القانوني لاستخدام القوة هي عادةً الولاية كما هو موضح في SOFA وCONOPS وDUF.

لمنع الانتهاكات، يجب أن يحدد القانون المحلي متى يمكن لمسؤولي إنفاذ القانون استخدام القوة ولأي غرض. من أجل الحماية من التفسير التعسفي وإساءة الاستخدام، يجب أن تكون الأحكام واضحة ولا لبس فيها، بحيث تكون متوقعة لكل من أولئك الذين يطبقونها وأولئك الذين سيتأثرون بتطبيقها، أي لكل من المسؤولين عن إنفاذ القانون والشعب.

2. يلودلا نوناقلا عم يئونانقلا سساسلأا قفاوتي نأ بجي

3. ثدحي ةوقلل مادختسا يأ نإف ،كلذل .نوناقلا ذافنلإ يئونانق فدهك قيقحت فدهب امهمادختسا دنع لإا ةوقلا مادختسا ريربت نكمي لا ةيعرشلا أدبم عم أقفاوتم نوكي نل ،ةصصخم ةبوقعك وأ ةيصخش بساكم قيقحت لثم ،رخآ ضرغل

14 ةحيرش

قم بتيسير المناقشة من خلال تقديم السيناريو ثم طرح الأسئلة التالية. تم تصميم السيناريو لتقديم موضوع وإثارة النقاش حول معنى استخدام القوة. الإجابات المتوقعة هي:

الإجابة على السؤال 1: مبدأ الضرورة غير ظاهر. سحب الشخص من السيارة وضربه على غطاء المحرك ليس متناسبًا.

ضرورة تقييد اليدين أمر مشكوك فيه. استكشف هذا في المناقشة. ومع ذلك، نظرًا لأن التدخل الأولي من قبل الضابط الأول يعتبر غير قانوني، يجب اعتبار التدخلات الأخرى المتعلقة به غير قانونية أيضًا، خاصة إذا كان تقييد اليدين قد يؤدي إلى تسهيل المزيد من الانتهاكات من خلال القوة غير الضرورية.

15 ةحيرش

الرسالة الرئيسية: استخدام القوة هو الملاذ الأخير؛ يجب على مسؤولي إنفاذ القانون تطبيق أقصى قدر ممكن من الوسائل غير العنيفة قبل اللجوء إلى استخدام القوة والأسلحة النارية. يجب أن تسعى الشرطة بشكل استباقي لتهدئة المواقف العنيفة المحتملة

أيرورض ةوقلا مادختسا ناك اذإ ام ديدحتل نيتوطخ مادختسا نكمي:

1. لا قوة إذا كان من الممكن استخدام الوسائل غير القسرية. على سبيل المثال إذا تمكنت الشرطة من التفاوض على استسلام طوعي مع شخص مستهدف تحصن بنفسه فلا داعي لاستخدام القوة لاعتقال ذلك الشخص.
2. فقط الحد الأدنى من استخدام القوة اللازمة. على سبيل المثال إذا كان من الممكن التغلب على الشخص المستهدف واعتقاله بأمان وفعالية بالقوة الجسدية وحدها فليس من الضروري استخدام مسدس صاعق أو أي سلاح آخر أقل فتكا.

"لا يجوز لمسؤولي إنفاذ القانون استخدام القوة إلا عند الضرورة القصوى [وبالقدر المطلوب] لأداء واجبهم[6]." وقد تم التأكيد على ذلك في المبدأ 4 من المبادئ الأساسية: "يجب على مسؤولي إنفاذ القانون أثناء قيامهم بواجبهم أن يطبقوا قدر الإمكان وسائل غير عنيفة قبل اللجوء إلى استخدام القوة والأسلحة النارية. ولا يجوز لهم استخدام القوة والأسلحة النارية إلا إذا اعتُبرت وسائل أخرى غير فعالة أو بدون أية فائدة من تحقيق النتيجة المرجوة "."[7]

يجب أن تستخدم شرطة الأمم المتحدة مثلها مثل شرطة الدولة المضيفة القوة فقط عندما يكون ذلك ضروريًا للغاية لتحقيق هدف شرعي ومشروع في حفظ الأمن. علاوة على ذلك، يجب أن يكون نوع ومستوى القوة المستخدمة قادرين أيضًا على تحقيق هدف إنفاذ القانون المنشود. وبالتالي قبل اللجوء إلى القوة يجب على UNPOL بما في ذلك FPU أن يسألوا أنفسهم دائمًا: هل من الممكن تحقيق نفس الهدف دون استخدام القوة؟ على سبيل المثال، هل من الممكن أن تطلب من شخص ما التعاون بدلاً من الإكراه؟ هل من الممكن التفاوض أو التوسط؟ إن أمكن، يجب محاولة واستنفاد هذه البدائل غير العنيفة قبل اللجوء إلى القوة. علاوة على ذلك ينبغي أن تلجأ شرطة الأمم المتحدة إلى إجراء قسري معين فقط إذا كان هذا الإجراء يمكن أن يخفف من التهديد الذي يمثله.

[6] Article 3 of the United Nations Code of Conduct for Law Enforcement Officials (1979) https://www.un.org/ruleoflaw/blog/document/code-of-conduct-for-law-enforcement-officials/
[7] Basic Principles on the Use of Force and Firearms by Law Enforcement Officials (1990) [http://www.unhchr.ch/html/menu3/b/h_comp43.htm]

عند اللجوء إلى القوة يجب أن تستخدم شرطة الأمم المتحدة الحد الأدنى من القوة اللازمة لتحقيق هدف إنفاذ القانون. إن استخدام القوة التي تتجاوز الحد الأدنى المطلوب يعتبر استخدامًا غير ضروري للقوة وبالتالي يعد انتهاكًا بموجب القانون الدولي. علاوة على ذلك يتضمن مبدأ الضرورة أيضًا عنصرًا زمنيًا مما يعني أنه لا يمكن استخدام القوة بشكل قانوني إلا حتى يتم تحقيق هدف إنفاذ القانون أو يمكن تحقيقه. بمجرد أن يتم تحقيق الهدف أو يصبح من الواضح أنه لا يمكن تحقيقه بعد الآن، يصبح استخدام القوة غير ضروري ويجب أن يتوقف.

إن إطار التوجيه الاستراتيجي للشرطة الدولية (انظر بشكل خاص سياسة FPU)[8] واضح جدًا بشأن الحاجة إلى إعطاء الأولوية لتدابير خفض التصعيد في عمليات UNPOL. يجب أن يؤكد IPO أيضًا في عمل MMA الخاص بهم على أن شرطة الدولة المضيفة تخفض من حدة المواقف الحرجة لتقليل استخدام القوة والمخاطر الناتجة عن الأشخاص المستهدفين والمارة الأبرياء والضباط أنفسهم. من خلال التركيز على خفض التصعيد يمكن للضباط جعل عملهم أسهل وأكثر أمانًا.

[8] Policy on Formed Police Units in United Nations Peacekeeping Operations (2016)
https://police.un.org/en/policy-formed-police-units-united-nations-peacekeeping-operations-2016

16 ةحيرش

قم بتيسير المناقشة من خلال تقديم السيناريو ثم طرح الأسئلة التالية. تم تصميم السيناريو لتقديم موضوع وإثارة النقاش حول معنى استخدام القوة. الإجابات المتوقعة هي:

الإجابة على السؤال 1: لا، لم تكن هناك حاجة لاستخدام السلاح الناري لتعطيل السيارة لمنع السائق من الهروب، لأسباب ليس أقلها عدم تمكن السائق من تشغيل السيارة بدون مفتاحها. كذلك، فيما يتعلق باستخدام الأسلحة النارية فإن المتطلبات بشكل عام مرتفعة بشكل خاص ويجب أن تحترمها شرطة الدولة المضيفة وشرطة الأمم المتحدة. في هذا السيناريو كان ينبغي على الضابطين العمل على تخفيف حدة الموقف على سبيل المثال من خلال تهدئة السائق شفهيا ومنحه الوقت للقيام بذلك والتخلي عن سلاحه.

17 ةحيرش

الرسائل الرئيسية:

- ديدهتلا وأ مرجلا قروطخ عم بسانتي امب ةدحتملا ممألا ةطرش فرصتت ،هنم رفم لا ارمأ ةوقلل يلوناقلا مادختسلاا نوكي امدنع ةقيقحتلا يعتي يذلا عورشملا فدهلاو
- ةباصلإاو ررضلا نم ليلقتلا بجي
- مادختسلال لئاسولا نم ةعومجم ريفوت بجي المتغاير ةوقلل

يعمل مبدأ التناسب على الحفاظ على توازن جيد بين الضرر الناجم عن استخدام القوة والفوائد المحققة بذلك. ينص المبدأ 5 من المبادئ الأساسية على ما يلي: "عندما يكون الاستخدام القانوني للقوة والأسلحة النارية أمرًا لا مفر منه يجب على مسؤولي إنفاذ القانون ضبط النفس في هذا الاستخدام والتصرف بما يتناسب مع خطورة الجريمة والهدف المشروع الذي يتعين تحقيقه"[9].

يجب على أي مسؤول عن إنفاذ القانون (بما في ذلك IPO و FPU) الذي يفكر في استخدام القوة أن يأخذ في الاعتبار التوازن بين نوع ومستوى القوة المستخدمة والضرر الذي يمكن أن يسببه للشخص المعني مع التهديد الذي يشكله هذا الشخص. يرتبط هدف إنفاذ القانون المنشود بمستوى التهديد الذي يشكله موضوع إجراء إنفاذ القانون. وبالتالي فإن أحد الاعتبارات المهمة عند تحديد الاستجابة النسبية هو مستوى التهديد الذي تتعرض له الحياة والممتلكات. بمجرد أن يفوق الضرر الناجم عن استخدام القوة مزايا استخدامها (تحقيق هدف إنفاذ القانون) يصبح استخدام القوة غير متناسب. قد يتطلب هذا أن تقوم UNPOL بإلغاء العملية. على سبيل المثال إذا كان القبض على لص صغير يتطلب استخدام الأسلحة النارية (أي القوة القاتلة المحتملة) يجب على مسؤولي إنفاذ القانون الامتناع عن استخدام هذه القوة حتى لو كان ذلك يعني أن اللص قد يهرب.[10] خلال أنشطة MMA الخاصة بهم يجب على UNPOL التأكيد على أن البلد المضيف يضمن قانون مراعاة مبدأ التناسب على النحو الواجب في إنفاذ القانون وأن الضباط لا يتحملون عواقب سلبية عند إلغاء العمليات في مثل هذه الحالات. إذا كانت أنظمة الدولة المضيفة متساهلة للغاية ينبغي للشرطة بالتعاون مع عناصر سيادة القانون وحقوق الإنسان أن تدعو إلى الإصلاح مع إرشاد نظرائها من الدول المضيفة بتفسير هذه اللوائح بحذر بما يتماشى مع القانون الدولي.

[9] Basic Principles on the Use of Force and Firearms by Law Enforcement Officials (1990) [http://www.unhchr.ch/html/menu3/b/h_comp43.htm]
[10] OHCHR, UNODC Resource book on the use of force and firearms in law enforcement (2017) [https://www.un-ilibrary.org/content/books/9789213630945]

من المهم توضيح أن التناسب في سياق العمل الشرطي يعني شيئًا مختلفًا تمامًا عما ينص عليه القانون الدولي الإنساني من حيث التطبيق على العناصر العسكرية.

أولاً، يتطلب التناسب تقييم الإصابات التي تلحق بالشخص المستهدف والهدف المشروع (بينما في القانون الدولي الإنساني فقط المارة الأبرياء = المدنيون يؤخذون في الاعتبار في تلك المعادلة).

ثانيًا، على عكس الجيش الذي قد يقبل وقوع خسائر مدنية معينة ("أضرار جانبية") في نزاع مسلح، لا يمكن للشرطة قبول وقوع خسائر مدنية في عملياتها (على عكس الجيش، لا يمكن للشرطة على سبيل المثال قصف منزل بأشخاص مستهدفين إذا كانوا يعرفون ذلك سيموت بعض المارة الأبرياء مثل الرهائن في العملية - في حين أن الجيش المنخرط في الأعمال العدائية في نزاع مسلح يمكن أن يقصف المكان طالما لم يكن هناك خسائر غير متناسبة في أرواح المدنيين).

من المهم أن ندرك أن اعتبارات التناسب تستند إلى ما يعرفه الضابط العقلاني أو يمكن أن يعرفه في ذلك الوقت، مع الأخذ في الاعتبار أيضًا "في لحظة انفعال". لا يتم إجراء اعتبارات الضرورة والتناسب بالمعرفة الكاملة التي قد تكون لدى الضابط في الإدراك المتأخر. مثال: شخص يوجه مسدسه نحو الضابط ويهدده بإطلاق النار عليه. قد يفترض الضابط أنه يواجه تهديدًا قاتلا، حتى لو تبين لاحقًا أن مسدس الشخص لم يتم تحميله.

18 ةحيرش

ةيسيئرلا ةلاسرلا: بسانتملا جهنلا وه ام مروطتو فقوملا عوذ ددحي

التدرج في مستوى الاستجابة والمشاركة المبكرة لمنع التصعيد المحتمل للوضع هو القاعدة. يجب تطبيق الحوار والوساطة كلما أمكن ذلك. وفقًا للمبادئ الأساسية لا ينبغي أن يحدث تصعيد في مستوى القوة إلا إذا ثبت أن الإجراءات السابقة غير فعالة أو لا تبشر بتحقيق هدف مصرح به. لا يتم استخدام الوسائل العنيفة إلا عندما تكون ضرورية للغاية للحفاظ على النظام العام وحماية الأرواح والممتلكات ومنع التدهور الخطير للوضع الأمني[11].

في المواقف العادية أو المحايدة أو السلبية، مثل التجمعات المشروعة والسلمية يجب أن يستند النهج إلى الوجود والحوار والمعلومات وخفض التصعيد.

عندما يكون الأشخاص المستهدفون غير ممتثلين أو مقاومين أو مراوغين يمكن استخدام القوة الضرورية والمتناسبة بما في ذلك الوسائل والأسلحة الأقل فتكا فقط.

عندما يتصاعد الموقف ليشكل تهديدًا وشيكًا قاتلا أو ضررًا جسديًا كبيرًا لضباط الشرطة، يمكن القيام بالاستخدام الضروري للقوة القاتلة (مع "إطلاق النار بهدف القتل" فقط عند الضرورة القصوى لحماية الأرواح).

[11] DPKO-DFS Guidelines on Police Operations in United Nations Peacekeeping Operations and Special Political Missions, Ref. 2015.15, 01 January 2016 [https://peacekeeping.un.org/sites/default/files/4._rule_of_law_-_8_police_operations.pdf]

19 ةحيرش

ةيسيئرلا ةلاسرلا: لإعطاء معنى لمبادئ الضرورة والتناسب، يجب أن تكون شرطة الأمم المتحدة قادرة على الاختيار من بين مجموعة من الأدوات والتقنيات لاستخدام القوة من أجل اختيار أقل تدخلاً والأكثر تناسبًا في الظروف لتحقيق الهدف الشرطي.

حرشلا لبق لمتحم يميلعت طاشن: ةحيرشلا هذه ىلع ًءانب عن يف كلذ قيبطت ةيفيك نع نيكراشملا لأسا ،ةفلتخملا ةوقلا لئاسو ةدحتملا ممألا تاءاعب يف هذه ةوقلا لئاسو مادختسا نكمملا نم ناك اذإ امو يئطولا مهقايس. ةيعوت ىلإ طاشنلا اذه فدهي ةدحتملا ممألا ريياعمب نيكراشملا. قئاقد 7-5 :تقولا.

يتلا ةمواقملا بسحً ايجيردت ضفخنتو مدقتت نأ بجي ةدحتملا ممألا ةطرش نأ يعني هنأ ىلع ةوقلا ةلسلس وأ ةوقلا مجح مهفُي نأ يغبني لا لهجاوت.

في الواقع، لن يقوم FPU / IPO (ولا ينبغي) بتجربة كل وسيلة تحت تصرفهم واحدة تلو الأخرى ولكنهم سيختارون بناءً على تقييمهم، بما يتماشى مع الإطار القانوني والسياسات المستخدمة، ما يعتقدون أنه أنسب استجابة للحالة المعينة.

علاوة على ذلك ينبغي أن تكون UNPOL قادرة على الاختيار بين الأدوات وأنواع القوة المختلفة التي تسمح لها بالتصعيد والتخفيف من حدة التصعيد اعتمادًا على الموقف. وهذا يتطلب أن يتم تجهيزهم وتدريبهم على استخدام أدوات وتقنيات مختلفة للقوة، حتى يكونوا على دراية بالتأثير المحتمل للأدوات المختلفة ويمكنهم اتخاذ قرار مستنير بشأن متى يختارون الأداة.

نظرة عامة تتضمن أنواع ووسائل القوة الأكثر استخدامًا في إنفاذ القانون ما يلي:

1 .عدم استخدام الأدوات:

- تقنيات اليد المفتوحة، مثل رفع اليد المفتوحة أو دفع أحدهم للخلف براحة اليد؛
- تقنيات نقطة الضغط؛
- تأثير الجسم (الدفع)؛
- تقنيات اليد الفارغة بشدة، مثل إمساك ذراع شخص ما خلف الظهر؛
- تقنيات اليد المغلقة (القبضات).

2. استخدام الأدوات:

- العصي والهراوات؛
- استخدام الدروع لدفع الناس للخلف؛
- أصفاد وقيود أخرى؛
- المهيجات الكيميائية مثل "الفلفل" أو بخاخ OC والغاز المسيل للدموع؛
- مدفع المياه.
- الكلاب والحيوانات الأخرى.
- أسلحة الصعق الكهربائي، بما في ذلك مسدسات الصعق والهراوات و"الصواعق الكهربائية Taser"؛
- أسلحة التأثير الحركية، مثل طلقات الهراوات أو الرصاص المطاطي والخرطوش المطاطي؛
- أسلحة نارية.

هذه القائمة ليست شاملة حيث توجد العديد من أدوات القوة الأخرى ويتم تطوير أدوات جديدة على أساس منتظم. من الناحية العملية، لا تتضمن معظم تطبيقات القوة في تطبيق القانون استخدام الأدوات ولكن بدلاً من ذلك استخدام يدي الضابط وذراعيه وجسمه للدفع أو الشد ضد الشخص للسيطرة.

20 ةحيرش

الرسالة الرئيسية: يعد عدم التمييز التزامًا أساسيًا لاحترام حقوق الإنسان وحمايتها والوفاء بها، حيث إنه ضروري للشرطة الأخلاقية والقانونية والديمقراطية.

بناء على المبادئ الأساسية الدولية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من قبل الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون في أداء واجبهم تحترم شرطة الأمم المتحدة وتحمي كرامة الإنسان وتحافظ على حقوق الإنسان لجميع الأشخاص.[12]

هذا يعني أنه من واجب IPO/ FPU احترام وحماية حقوق الإنسان لكل شخص، دون تمييز على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غير السياسي أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الملكية أو الولادة أو حالة أخرى.

على سبيل المثال سيكون من غير القانوني إدخال التنميط العنصري عند التوقف والتفتيش في نقاط التفتيش من خلال تفتيش فقط الأشخاص الذين ينتمون إلى مجموعة عرقية أو مجموعات لغوية معينة، حتى لو كان أعضاء تلك المجموعة يميلون إلى التمثيل بشكل غير متناسب في الأنشطة الإجرامية ذات الصلة.

يجب أيضًا دمج مبدأ عدم التمييز في تقييم الضرورة والتناسب في استخدام القوة لتجنب استخدام القوة المفرطة أو التعسفية ضد شخص ما بدافع التحيز أو النية التمييزية.

[12] OHCHR, UNODC Resource book on the use of force and firearms in law enforcement (2017) [https://www.un-ilibrary.org/content/books/9789213630945]

21 ةحيرش

الرسالة الرئيسية: يجب على ضباط شرطة الأمم المتحدة على جميع المستويات اتخاذ الاحتياطات اللازمة لتجنب أو تقليل استخدام القوة. وهذا يتطلب قبل كل شيء التخطيط الفعال قبل عمليات إنفاذ القانون.

تتطلب الاحتياطات أن تقوم شرطة الأمم المتحدة بالتخطيط لعملياتها فيما يتعلق بما يلي:

- المعدات المتاحة مع التدريب المناسب؛
- الأفراد المستخدمة والأوامر الصادرة إليهم؛
- ترتيبات القيادة والسيطرة؛
- مراعاة الفئات الضعيفة بشكل خاص (مثل الأطفال وكبار السن وما إلى ذلك).

يجب أن يضمن التخطيط ألا يتم وضع ضباط إنفاذ القانون في الموقع (سواء كانوا من شرطة الأمم المتحدة أو شرطة الدولة المضيفة) في وضع ينتهي بهم الأمر فيه إلى استخدام قوة أكثر من اللازم أو المتناسب.

أمثلة سلبية على عدم مراعاة المبدأ الوقائي:

- يجب على UNPOL استخدام الأسلحة النارية ضد حشد عنيف لأنه تم نشرها بأعداد صغيرة جدًا أو بدون معدات أقل فتكا.
- فشلت شرطة الدولة المضيفة في جمع معلومات استخبارية كافية حول هدف يحتمل أن يكون عنيفًا وبالتالي افترضت خطأً أن الهدف سيستخدم القوة القاتلة (على الرغم من كونه غير مسلح في الواقع).
- وقع أحد المارة الأبرياء في مرمى النيران أثناء مداهمة مخططة من قبل الشرطة ضد عصابة إجرامية ونزف حتى الموت لأن الشرطة فشلت في التخطيط لتوفير المساعدة الطبية.

22 ةحيرش

الرسالة الرئيسية: يجب أن يكون لدى UNPOL المعدات المناسبة والتدريب المناسب حتى يتمكنوا من أداء واجبهم بفعالية وحماية الآخرين وأنفسهم.

مذكرة التفاهم (MoU) - اتفاق بين الدولة المساهمة بالشرطة (PCC) والأمم المتحدة توضح بالتفصيل المعدات التي تم نشرها من قبل IPO أو FPU التي يجب احضارها إلى البعثة. تحدد DUF أيضًا نوع المعدات المصرح بها وما هو غير مسموح به (على سبيل المثال لا يُسمح لـ FPU استخدام الرصاص المعدني المطلي بالمطاط لأغراض إدارة النظام العام).

الامتثال لترتيبات المعدات إلزامي. يمكن أن تنتهك أوجه القصور مبدأ الحيطة (انظر أعلاه) وتعرض المارة الأبرياء والأشخاص المستهدفين وشرطة الأمم المتحدة للخطر.

فكلما زاد تعرض ضباط الشرطة للخطر وغير المحميين، زاد احتمال لجوئهم إلى مستوى أعلى وربما مفرط من القوة. لذلك من المهم، على سبيل المثال، أن تشمل الجهود المبذولة تزويد شرطة الدولة المضيفة بمعدات أقل فتكا وما يتصل بها من تدريب، أيضًا معدات دفاعية مثل دروع مكافحة الشغب.

23 ةحيرش

الرسالة الرئيسية: سيتم التحقيق مع ضباط الشرطة وإخضاعهم للإجراءات القانونية الواجبة ومعاقبتهم على أي استخدام مفرط أو تعسفي أو مسيء للقوة و / أو الأسلحة النارية.

تخضع الحوادث التي تنطوي على استخدام الشرطة للقوة وخاصة استخدام الأسلحة النارية لمتطلبات الإبلاغ والمراجعة التي تم تفصيلها في مبادئ الأمم المتحدة الأساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية ومدونة الأمم المتحدة لقواعد السلوك للموظفين المكلفين بإنفاذ القانون.

يجب الإبلاغ فورًا عن أية حادثة تنطوي على استخدام أسلحة نارية أو إصابة أو وفاة إلى مشرف الضابط المعني. على سبيل المثال، إذا شاركت FPU في عملية أو إجراء ينطوي على القوة، فيجب كتابة تقارير الحادث وتقديمه - في المقام الأول - إلى نائب رئيس العمليات (FPU). يتعين تحديد إجراءات وترتيبات الإبلاغ الأخرى في الإرشادات الخاصة بالبعثة.

بالنسبة للحالات التي تنطوي على استخدام الأسلحة النارية أو الإصابة الخطيرة أو الوفاة، يجب على الشرطة على الفور وبحكم وظيفتها (أي بغض النظر عن شكوى الشخص المستهدف) الشروع في تحقيق بما يتماشى مع التوجيهات الخاصة بكل بعثة.

إذا وجد التحقيق أن ضباط الشرطة استخدموا القوة بشكل مفرط أو مسيء، فيجب الشروع في الإجراءات التأديبية والجنائية المطلوبة ومعاقبة الضباط المتورطين. يمكن أن تنطوي مثل هذه الحوادث أيضًا على مسؤولية كبار المسؤولين الذين كانوا يعرفون أو كان ينبغي أن يعرفوا الانتهاكات ولكنهم فشلوا في اتخاذ الإجراءات المناسبة لمنعها أو الرد عليها.

ستقوم شرطة الأمم المتحدة بانتظام برصد وتوجيه وإرشاد شرطة الدولة المضيفة بشأن كيفية التحقيق في حوادث استخدام الشرطة للقوة بما يتماشى مع المعايير الدولية. يمكن تكليف IPO بتقديم الإرشاد الفني والمساعدة لخدمات الرقابة في الدولة المضيفة ودعمها في أن تصبح مهنية وفعالة.

يجب محاسبة القادة على المستويات الاستراتيجية والتشغيلية والتكتيكية عن أي استخدام لأية قوة.

يجب على كبار قادة الشرطة التأكد من وجود تعليمات مناسبة لتوجيه أعمال شرطة الأمم المتحدة عند مواجهة انتهاكات حقوق الإنسان أثناء أداء مهامهم.

تقع على عاتق القائد مسؤولية الإبلاغ بشكل صحيح عن استخدام القوة فور انتهاء العملية من خلال التسلسل القيادي القائم وتسهيل التحقيق أو المراجعة ذات الصلة. سيُحاسب القادة على أي استخدام مفرط للقوة من قبل ضباط الشرطة الخاضعين لقيادتهم، بغض النظر عما إذا كانوا قد أمروا باستخدام القوة أم لا.

24 ةحيرش

ةيسيئرلا لئاسرلا:

- طتقلأا لئاسولا نوكت امدنع طقف اهمادختسا نكميو ريخلأا رايخلا يهو ةيرانلا ةحلسلأا نوكت ام أمئادرقا ةيفاكريغ
- رانلا قلاطإ" مادختسا زوجي لا بهدف الكيشو ديدهت نم ةايحلا ةيامحلا لإ "لتقلا
- تاكلتمملا ةيامح وهو ديحو ضرغ أقلطم ةيرانلا ةحلسلأا مادختسا مدع بجي

من المحتمل أن يكون استخدام الأسلحة النارية قاتلا دائمًا ويجب أن تلتزم شرطة الأمم المتحدة بأعلى معايير العناية عند اللجوء إلى استخدامها. علاوة على ذلك قد يؤدي استخدام الأسلحة النارية إلى إلحاق الضرر بأشخاص آخرين حاضرين في مكان العملية. في الواقع، لحماية الحق في الحياة، يجب على ضباط شرطة الأمم المتحدة بذل كل جهد معقول لاستبعاد استخدام الأسلحة النارية.

ينص المبدأ 9 من المبادئ الأساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من قبل مسؤولي إنفاذ القانون على أنه لا يجوز للمسؤول عن إنفاذ القانون استخدام الأسلحة النارية ضد الأشخاص باستثناء:

- ةريطخلا ةباصلإا وأ تاوملاب كيشو ديدهت دض نيرخلآا نع أاعافد وأ سفنلا نع أاعافد؛
- ةايحلل ريطخ ديدهت ىلع يوطنت ةروطخلا ةغلابةميرجب اكترا عنم؛
- لثمي صخش ىلع ضبقلا ب ورهلا نم هعنم وأ مهتطلس موا قيو رطخ
- لقلأا لئاسولا نوكت امدنع طقف حدة فادهلأا هذه قيقحتل ةيفاكريغ

ةيرانلا ةحلسلأا مادختسا يغبني لا مث نمو:

- ب ورهلا عنم وأ لاقتعا ب ام يقلل
- هيلع ةرطيسلا وأ دشحلا قيرفتل...

...ةريطخلا ةباصلإا وأ تاوملاب اًرمتسم وأ أكيشو اديدهت دارفلأا لكشي لم ام.

يناونع لكشب ةيرانلا ةحلسلأا مادختسا نكمي لا ،فارطلأا وأ ةايحلل ديدهتلا اذه لثم دوجو مدع درجمب هنأ كلذ ىلع بترتيو.

تاكلتمملا دض ديدهتلا نأ كلذ ىلع بترتي ،ةريطخلا تاباصلإا دض وأ ةيرشبلا حاورلأا ةيامحلا طقف ةيرانلا ةحلسلأا مادختسا بجي هذلأ اًرظن ام صخش دض ةيرانلا ةحلسلأا مادختسا رربي نأ نكمي لا طقف.

لا ينبغي استخدام الأسلحة النارية لمنع السرقة أو لحماية المصالح الأخرى مثل الممتلكات (بما في ذلك الممتلكات العامة، مثل المباني الحكومية) ما لم يكن أي من هذه الحوادث مصحوبًا بتهديد وشيك بالموت أو الإصابة الخطيرة. على سبيل المثال قد تشكل التهديدات الوشيكة وذات المصداقية لتدمير منشأة نووية أو سد أو طائرة أمثلة حيث تكون القوة القاتلة ضرورية.

وعلى العكس من ذلك لا ينبغي إطلاق النار على اللص الهارب الذي لا يشكل خطرًا مباشرًا حتى لو كان ذلك يعني أن اللص سوف يهرب. وبالمثل، لا ينبغي قتل أو إطلاق النار على أي شخص يقود سيارته عبر حاجز على الطريق ولكنه لا يشكل خطرًا مباشرًا واضحًا.

الاستخدام المتعمد للأسلحة النارية القاتلة

يقيد المبدأ 9 من المبادئ الأساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من قبل مسؤولي إنفاذ القانون استخدام الأسلحة النارية في المواقف التي يوجد فيها تهديد للحياة أو إصابة خطيرة. يجب أن تهدف القوة المطبقة إلى وقف التهديد. لكن في حالات نادرة تكون الطريقة الوحيدة لتحقيق هذا الهدف هي قتل الشخص الذي يمثل التهديد. في هذه الحالات، قد يلجأ ضباط شرطة الأمم المتحدة إلى "الاستخدام المتعمد للأسلحة النارية القاتلة".

في هذه الحالة، لا يجوز الاستخدام المتعمد للأسلحة النارية القاتلة إلا عندما يتعذر تجنب ذلك لحماية الأرواح. هذه العتبة أعلى من تلك الخاصة باستخدام القوة القاتلة المحتملة والتي يُسمح بها أيضًا للحماية من الإصابة الخطيرة.

من المهم التمييز بين أوامر إطلاق النار بهدف القتل أثناء العمليات الملموسة وسياسات إطلاق النار بهدف القتل. لا يمكن أن يكون الاستخدام المتعمد للأسلحة النارية القاتلة قانونيًا إلا عندما يكون من المحتم تمامًا حماية الأرواح في موقف معين؛ أي سبب آخر للقتل العمد قد يرقى إلى حد الاستخدام التعسفي للقوة وربما الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي وهو انتهاك صارخ لحقوق الإنسان.

أية سياسة أو أي أمر يسمح الاستخدام المتعمد للأسلحة النارية القاتلة لأي غرض آخر غير حماية الحياة دائمًا ما ينتهك المبدأ 9.

ومع ذلك، أثناء عملية معينة مع وجود هدف محدد يشكل تهديدًا مباشرًا على الحياة وفقط عندما لا تكون هناك وسائل أخرى متاحة لتقليل التهديد، يمكن إصدار أمر "إطلاق النار بهدف القتل" على سبيل المثال شخص انتحاري الذي يكون مستعدًا لتفجير أجهزته المتفجرة أو سيناريو "مطلق النار النشط" حيث يكون المشتبه به قد استخدم بالفعل القوة القاتلة أو التي يحتمل أن تكون قاتلة، أظهر نية لمواصلة استخدام هذه القوة وبالتالي يشكل تهديدًا لمزيد من الأشخاص.

25 ةحيرش

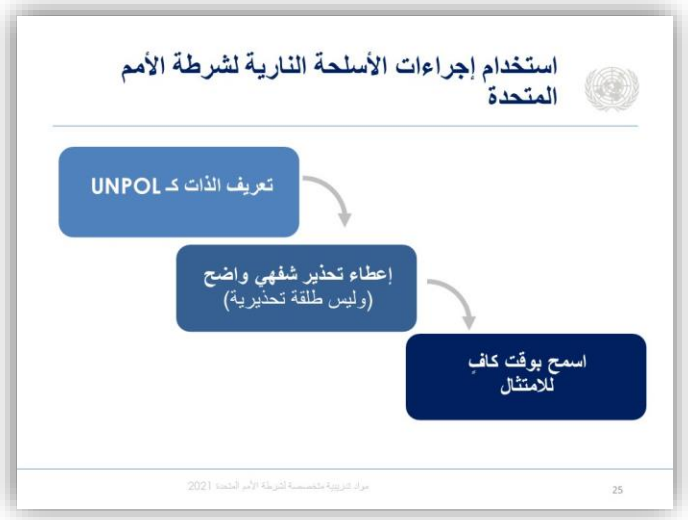

ةيسيئرلا ةلاسرلا: أحضاو اًريذحت نمضتيً ءارجإ ةيرانلا ةحلسلأا مادختسا عبتي نأ بجي

قبل استخدام الأسلحة النارية، يجب على UNPOL اتباع هذا الإجراء:

- أن يعرّف الضابط عن نفسه بأنه مسؤول شرطة.
- أن يعطي الضابط تحذيرًا شفهيًا واضحًا (وليس طلقة تحذيرية بسبب الخطر الذي ينطوي عليه الأمر).
- أن يتيح الضابط الوقت الكافي للامتثال للتحذير.

لا يلتزم التحذير إذا كان التأخير الناتج يعرض المسؤولين عن إنفاذ القانون أو غيرهم لخطر الموت أو الأذى الجسيم لأشخاص آخرين أو سيكون من الواضح أنه غير مناسب أو لا طائل من ورائه في هذه الظروف. على سبيل المثال، إذا قام شخص مستهدف بسحب مسدس وبدا كما لو كان الشخص على وشك إطلاق النار على ضابط فقد يطلق الضابط النار على الفور دون إنذار مسبق.

يجب أن تتبع شرط الإنذار أيضًا شرطة الدولة المضيفة. سمحت بعض قوات الشرطة الوطنية باستخدام الطلقات التحذيرية وينبغي على ضباط شرطة الأمم المتحدة أن ينصحوا ضباط الشرطة بعدم استخدام الطلقات التحذيرية في الظروف التي يعرضون فيها المارة الأبرياء للخطر (على سبيل المثال، من خلال إطلاق طلقات تحذيرية باستخدام الذخيرة الحية في الأماكن المكتظة بالسكان).

27و 26 ةحيرش

قم بتيسير المناقشة من خلال تقديم السيناريو ثم طرح الأسئلة التالية. تم تصميم السيناريو لاستكشاف إجراءات استخدام الأسلحة النارية. الإجابات المتوقعة هي:

الإجابة على السؤال 1: لا، لم يعرّف IPO عن نفسه ولم يوجه تحذيرًا وما إلى ذلك - يمكن القول إن المشاركين قد يستنتجون أنه لم يكن هناك وقت لهذا الإجراء. تنبيه: يجب أن ينتبه المشاركون للظروف: كان الرجل متورطًا في حادث سيارة وقد يتصرف تحت تأثير الصدمة ومستوى عالٍ من التوتر.

المسار الصحيح للعمل: قم بسحب المسدس للدفاع عن النفس حيث يمكن للرجل مهاجمة IPO بسكين في أي وقت. ابتكر مسافة وحاول أن تقف خلف السيارة لإيجاد عقبة بين IPO والجاني. ثم انتقل من خلال الخطوات الموجودة في الشريحة 25 بهدف جعل الجاني يسلم سلاحه.

اطلب من المشاركين التفكير فيما يعنيه هذا الموقف للأمن الشخصي لـ IPO في تلك اللحظة بالذات.

الإجابة على السؤال 2: الانتقال إلى الشريحة 28 بعد مناقشة الإجابة على السؤال الثاني. الإجراءات الصحيحة هي:

- تقديم المساعدة الطبية لجميع المصابين
- إخطار أقارب أو أصدقاء المتضررين
- تقديم تقرير كامل ومفصل عن الحادث
- بدء التحقيق على الفور

28 ةحيرش

الرسالة الرئيسية: يجب على ضباط شرطة الأمم المتحدة التأكد من أن أي شخص أصيب خلال عملية للشرطة يتلقى المساعدة المناسبة أو المساعدة الأولية / الطبية على الفور وأن أقارب وأصدقاء الأشخاص المتضررين يتم إخطارهم.

بعد أي استخدام للقوة يجب على شرطة الأمم المتحدة ضمان تقديم المساعدة أو الرعايه الطبية على وجه السرعة لجميع المصابين (المارة الأبرياء والأشخاص المستهدفين والضباط). هذا ينطبق بغض النظر عمن سبب الإصابة.

علاوة على ذلك يجب على الشرطة التأكد من إخطار الأقارب أو الأصدقاء المقربين للشخص المصاب أو المتضرر في أقرب وقت ممكن.

توجد هذه المتطلبات في الجزء العلوي من متطلبات الإبلاغ والتحقيق المفصلة في الشريحة السابقة.

شريحة 29

ةيسيئرلا ةلاسرلا: ةفيضملا ةلودلا ةطرشل ةبقارم ةوقلل طرفملا مادختسلا ىلع درلا ةدحتملا ممألا ةطرش ىلع بجي

عادة ما تكون عمليات السلام المعاصرة بعثات غير تنفيذية حيث تبقى سلطات الشرطة العامة بما في ذلك سلطة استخدام القوة لإنفاذ القانون من اختصاص شرطة الدولة المضيفة. في مثل هذه المهام لا يجوز لشرطة الأمم المتحدة استخدام القوة إلا في نطاق ضيق من الظروف لا سيما لأغراض الدفاع عن النفس والدفاع عن الآخرين.

في مهمة غير تنفيذية تتحمل شرطة الأمم المتحدة مسؤولية ضمان استخدام شرطة الدولة المضيفة للقوة والأسلحة النارية في الامتثال الكامل للمعايير الدولية لحقوق الإنسان. عند مشاهدة أو إبلاغك بانتهاك حقوق الإنسان المتعلق باستخدام القوة والأسلحة النارية يجب على شرطة الأمم المتحدة:

- التدخل مع الشرطة المحلية أو غيرهم من ضباط الدولة بهدف وضع حد لانتهاك حقوق الإنسان (سيعتمد نوع ومستوى المشاركة على الوضع المحدد وقدرة شرطة الأمم المتحدة وتفويضها). قد يتضمن ذلك دعوة فورية لوقف الانتهاك. إذا كان لدى البعثة ولاية حماية المدنيين والقدرة على إنفاذها في ظل الظروف، فقد تقوم شرطة الأمم المتحدة بتدخل لحماية المدنيين حتى لو كان التهديد يأتي من ضباط شرطة الدولة المضيفة؛

- تأكد من تقديم المساعدة للضحية حسب الضرورة (قد يكون الشخص مصابًا ويحتاج إلى مساعدة طبية أو طلب المساعدة لتقديم شكوى للحصول على تعويضات). عند تولي مهامهم، يجب على شرطة الأمم المتحدة أن تعلم نفسها بمسارات الإحالة المعمول بها لأنواع مختلفة من الضحايا (مثل ضحايا العنف الجنسي)؛

- تحديد ما وكيفية توجيه / تقديم الإرشاد للشرطة المحلية لتجنب المزيد من الانتهاكات. من خلال تنفيذ المعايير الدولية في توجيه وإرشاد وتدريب شرطة الدولة المضيفة وفقًا لذلك، يمكن لشرطة الأمم المتحدة الحد من حدوث الانتهاكات في المستقبل. وفي كثير من الحالات ستتابع شرطة الأمم المتحدة أيضًا مع هيئات التحقيق الداخلية في الدولة المضيفة (مثل المفتش العام للشرطة) لضمان التحقيق في ادعاءات القوة المفرطة بشكل صحيح ومقاضاة الجناة الذين تم تحديدهم. المساءلة هي رادع فعال ضد انتهاكات حقوق الإنسان في المستقبل.

- سجل بشكل صحيح المعلومات ذات الصلة بالانتهاك والمسؤولين المتورطين والضحايا والشهود.

- مشاركة المعلومات على الفور مع عناصر حقوق الإنسان في البعثة من خلال إجراءات البعثة المناسبة (عادةً ما يكون لدى البعثة إجراءات تشغيلية موحدة بشأن مشاركة المعلومات). يجب مشاركة المعلومات المتعلقة بالانتهاكات ضد الأطفال أو التي تنطوي على العنف الجنسي المرتبط بالنزاع مع مستشاري حماية الطفل بالبعثة ومستشاري حماية المرأة.

- يجب الحفاظ على السرية التامة للمعلومات الشخصية المتعلقة بالضحايا والشهود وعدم مشاركتها إلا داخل البعثة على أساس الحاجة إلى المعرفة لتجنب أي تسريبات تؤدي إلى أعمال انتقامية. على وجه الخصوص، لا ينبغي إدراج أسماء الضحايا والشهود في التقارير الأسبوعية وغيرها من الوثائق التي يتم تعميمها على نطاق أوسع في البعثة.

30 ةحيرش

الرسالة الرئيسية: يجب أن تلتزم شرطة الأمم المتحدة بالمعايير الدولية بشأن استخدام القوة عندما تعمل بموجب ولاية تنفيذية أو يُسمح لها باستخدام القوة.

في بعض المناسبات الماضية (على سبيل المثال، إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية أو بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو) تم تفويض الأمم المتحدة لتولي مسؤولية الحفاظ على القانون والنظام بموجب ولاية تنفيذية. في ولاية تنفيذية قد تستند UNPOL في عملها الشرطي على لوائح الأمم المتحدة الخاصة أو قانون الدولة المضيفة الموجود مسبقًا. على أية حال، يجب أن يتم استخدام القوة مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان الدولية ومعايير العدالة الجنائية.

بشكل استثنائي، قد تستخدم UNPOL أيضًا القوة في ولاية غير تنفيذية على سبيل المثال في الدفاع عن النفس أو لحماية المدنيين.

حاليًا، هناك ست بعثات بتفويضات صادقة لحماية المدنيين: MINUSMA (مالي) و MINUSCA (جمهورية أفريقيا الوسطى) و UNISFA (أبيي / جنوب السودان) وUNIFIL (لبنان) وUNMISS (جنوب السودان) وMONUSCO (جمهورية الكونغو الديمقراطية).

في بعض المناسبات قد تتلقى البعثة أيضًا ولايات خاصة تسمح باستخدام القوة لدعم سلطات الدولة المضيفة. وتجدر الإشارة إلى أن MINUSCA قد كُلفت بناء على طلب سلطات الدولة المضيفة باعتماد تدابير مؤقتة عاجلة للاعتقال والاحتجاز من أجل الحفاظ على القانون الأساسي والنظام ومكافحة الإفلات من العقاب. في هذه الحالات، يجب استخدام القوة وفقًا لـ DUF والتي ستدمج المعايير الدولية.

عند القيام بوظائف الشرطة، يجب على شرطة الأمم المتحدة احترام التشريعات المعمول بها في الدولة المضيفة طالما أنها لا تتعارض مع قواعد ومعايير الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أو قواعد الأمم المتحدة ولوائحها والإصدارات الأخرى.

في الحالات التي يتم فيها استخدام القوة والأسلحة النارية مباشرة من قبل شرطة الأمم المتحدة يتعين عليهم الاحترام الكامل لحقوق الإنسان. يجب إبلاغ رئيس البعثة الذي سيبدأ تحقيقًا أوليًا في إساءة استخدام السلطة والاستخدام المفرط للقوة وغير ذلك من سوء السلوك الجسيم الذي قد ترتكبه شرطة الأمم المتحدة.

التأكيد على أنه، بالإضافة إلى الولاية، هناك مهمة محددة "توجيهات متعلقة باستخدام القوة والأسلحة النارية" (DUF) والتي تعتبر سرية وسيتم توفيرها بمجرد وصول ضباط شرطة الأمم المتحدة في مهمتهم. عند نشر ضابط شرطة في البعثة تقع على عاتقه الأمم المتحدة مسؤولية تعريف نفسه بهذا المستند.

31 ةحيرش

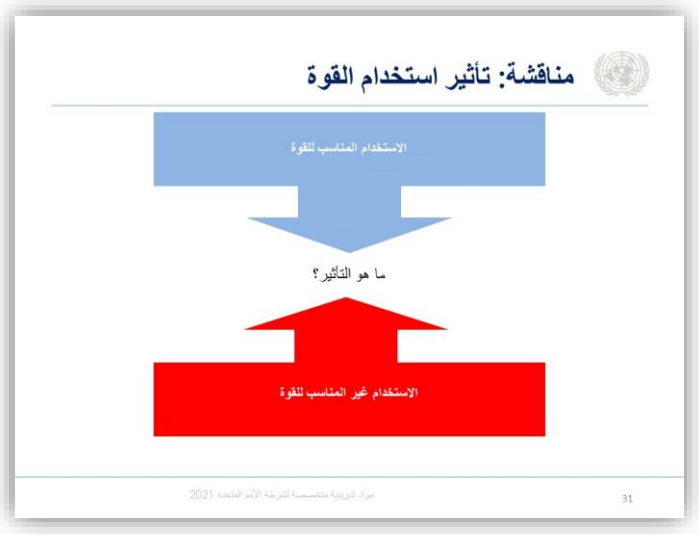

الرسالة الرئيسية: امتثال شرطة الأمم المتحدة لمعايير استخدام القوة الدولية له تأثير مباشر على تنفيذ ولايتها وعلى البعثة ككل.

يجب أن تخطط UNPOL عملياتها بعناية لاستخدام القوة الكافية لتنفيذ ولايتها بشكل فعال، مع عدم استخدام القوة المفرطة. يجب أن يكون استخدام القوة محدودًا ومدروسًا بعناية.

استخدم الملاحظات الواردة أدناه لتسهيل المناقشة مع المشاركين حول تأثير الاستخدام غير الملائم للقوة والاستخدام المناسب للقوة. اطلب من أحد المشاركين تسجيل الردود على لوح ورقي.

ةوقلل بسانملا ريغ مادختسلاا

إن سوء الاستخدام للقوة أو القوة المفرطة لا تؤثر سلبًا على حقوق الإنسان فحسب، بل لها تأثير على شرعية البعثة والتعاون الذي تتلقاه من السكان المحليين والمثال الذي تقدمه لسلطات الدولة المضيفة.

كما أنه يؤثر سلبًا على شرعية بعثة الأمم المتحدة وقدرتها التشغيلية وسمعتها ويعرض تنفيذ ولاية البعثة للخطر ويعرض سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة للخطر.

يجب أن يأخذ ضباط شرطة الأمم المتحدة هذه الآثار في الاعتبار لعملياتهم الخاصة. علاوة على ذلك خلال أنشطة MMA يجب على شرطة الأمم المتحدة أن تنبه سلطات الدولة المضيفة إلى أن القوة المفرطة تقوض شرعيتها وفعاليتها.

هناك خطر تصاعد العنف مع زيادة المخاطر على ضباط الشرطة. على سبيل المثال إذا استخدم ضباط الشرطة الأسلحة النارية دون داع - على الرغم من أنه كان بإمكانهم التعامل مع الموقف بمستوى أقل من القوة فهناك خطر أن يقوم الأشخاص المستهدفون بتصعيد مقاومتهم وتعرض الضباط أنفسهم لإطلاق النار.

كما تفقد خدمة الشرطة التي تستخدم القوة المفرطة دعم السكان المحليين وهو أمر ضروري لنموذج الشرطة المجتمعية والشرطة الاستخباراتية الذي تستخدمه شرطة الأمم المتحدة. هذا ليس أقله لأن القوة المفرطة تعني أيضًا زيادة خطر المارة الأبرياء الذين قد يصطدمون بخط النار.

ةوقلل بسانملا مادختسلاا

في الوقت نفسه، عندما تستخدم UNPOL القوة بطريقة دقيقة وفي الوقت المناسب وضرورية ومتناسبة لتنفيذ ولاية البعثة ولا سيما لحماية المدنيين من العنف أو للدفاع عن أفراد البعثة يكون لذلك تأثير إيجابي على البعثة والأمم المتحدة بأكملها.

يمكن أن يؤدي عدم استخدام القوة حيث تتطلب الولاية أيضًا إلى مساءلة تأديبية أو جنائية، لا سيما عندما يرفض ضباط شرطة الأمم المتحدة تنفيذ أمر قانوني باستخدام القوة التي يتلقونها من تسلسل قيادتهم.

كما أن للفشل في استخدام القوة تأثير سلبي قوي على المهمة على غرار إساءة استخدام القوة أو الاستخدام المفرط للقوة.

هذا الاعتبار مهم بشكل خاص لأن بعض أفراد شرطة الأمم المتحدة قد يشعرون بالخوف الشديد من انتهاك معايير استخدام القوة لدرجة أنهم يفشلون في التصرف تمامًا أو يستخدمون الخوف المفترض من انتهاك المعايير كذريعة لعدم تعريض أنفسهم للأذى.

32 ةحيرش

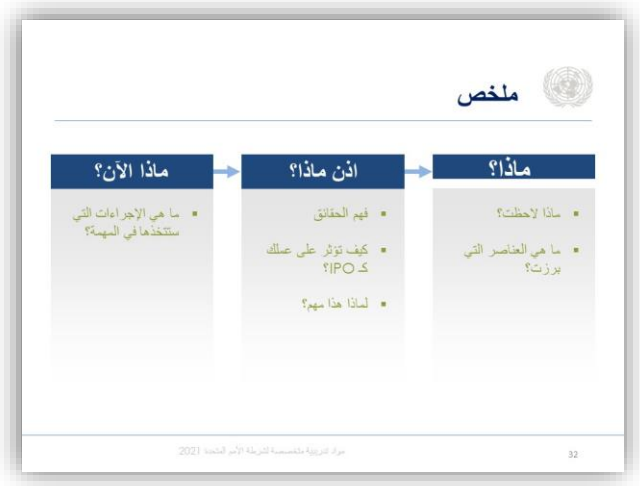

نيملعتملا ىلإ ةيلاتلا ةثلاثلا ةلئسلأا حرطا ،سردلا اذه نم ةيسيئرلا طاقنلا صيخلتب.

ماذا؟ ماذا لاحظت في هذا الدرس؟ ما هي العناصر التي تميز بها؟

اذن ماذا؟ افهم الحقائق المقدمة في هذا الدرس. كيف تؤثر على عملك كـ IPO في المهمة؟ لماذا هذا مهم؟

ماذا الآن؟ استنادًا إلى السؤالين السابقين، ما الإجراءات التي ستتخذها فيما يتعلق بضمان الاستخدام السليم للقوة و / أو الأسلحة النارية عند الانتشار؟

امنح المتعلمين بضع دقائق للتفكير في الأسئلة ودعهم يشاركونها. اجمع النقاط التالية:

ماذا؟

- هناك مجموعة من المعايير والمبادئ المعترف بها دوليًا في استخدام القوة والأسلحة النارية.
- تعمل UNPOL فقط في إطار إنفاذ القانون.
- الأساس القانوني لاستخدام UNPOL للقوة هو ولاية مجلس الأمن SOFA، CONOPS وDUF بالإضافة إلى قانون الدولة المضيفة إذا كان ذلك ممكنًا.
- يجب على شرطة الأمم المتحدة تطبيق المعايير الدولية لحقوق الإنسان والعدالة الجنائية في استخدام القوة والأسلحة النارية.
- تسترشد UNPOL في عمليات الرصد والتوجيه والإرشاد لشرطة الدولة المضيفة بنفس المعايير الدولية التي توجه عملها أيضًا.

إذن ماذا؟

- يجب دائمًا احترام مبادئ الشرعية والضرورة والتناسب وعدم التمييز والحيطة والمساءلة في استخدام القوة.
- يجب على UNPOL دائمًا:
  - التصرف بشكل صحيح عندما تستخدم شرطة الدولة المضيفة القوة في انتهاك لحقوق الإنسان
  - إجراء التخطيط السليم لعمليات الشرطة
  - اتباع الإجراءات المعمول بها والامتثال للمعايير في استخدام القوة و / أو الأسلحة النارية
  - أن تكون قدوة حسنة

؟نلآا اذام

عند الوصول إلى البعثة يجب على موظفي UNPOL بما في ذلك على مستوى القيادة التعرف على التوجيهات المتعلقة باستخدام القوة والأسلحة النارية (DUF) الخاصة بالبعثة وتحمل المسؤوليات الموكلة إليهم على مستوى المهمة. يجب أن تضمن UNPOL تنفيذ المعايير الدولية لحقوق الإنسان والعدالة الجنائية بما يتماشى مع الإجراءات الخاصة بالبعثة عند تنفيذ أنشطة MMA أو في حالات استخدام القوة.

ةيعجرملا داوملا

ملعملا ريضحتل ةءارقلل ةبولطملا داوملا يلي امیف:

- DPKO-DFS Guidelines on Police Operations in United Nations Peacekeeping Operations and Special Political Missions, Ref. 2015.15, 01 January 2016
- Basic Principles on the Use of Force and Firearms by Law Enforcement Officials (1990)
- Code of Conduct for Law Enforcement Officials (1979)
- OHCHR, UNODC Resource book on the use of force and firearms in law enforcement (2017)
- OHCHR Training Series N.5, Human Rights and Law Enforcement: A Manual on Human Rights Training for the Police, pages 84-90